قوله فلا خلاف في اعرابه اي لفوات تضمنها الحرف في عوص الشرط الاول والمعارضة بخواص الاسما في غيره اه

ذكرها الشم في باب ما لا ينصرف ان يراد به معين وان لا يضاف ولا يصغر
ولا يكسر ولا يعرف بال واما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك
بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه **قوله** لتضمنه معنى حرف
التعريف معناه التعيين وبيان ذلك انه اسم لمعين وهو اليوم
الذى يليه يومك واما المقرون بال العهدية فهو لليوم الماضى المعهود
بين المتخاطبين وليه يومك ام لا واذا نون كان صادقا على كل امس
وفيها الغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا
نكرت عرفت ومراده بالا والتحالة اقترانه بال وبالثانى حالة
بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشم موجودة في جميع
المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناوها قلت التعيين الذى
هو معنى ال نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شان
معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود في العلم مثلا فافهم
قال الشوانى والفرق بين العدل والتضمين ان العدل يجوز معه
اظهار المعدول بخلاف التضمين اه فعلى بنائه لتضمنه معنى ال تكون
امس مودية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها
وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون امس حالا
محل الامس مع النظر الى ال وجواز ذكرها **قوله** لانه معرفة بغير
اداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم امس الدابر
لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة **قوله** لايهامه ان الاداة
مقدرة مع ان من يعلل البنا بالتضمين المذكور يقول بتادية
امس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد

قوله منسيه جزئيه اي لا يستفاد منها الا بانضمام غيرها اليها واما التعيين المستفاد من زيد مثلا لا يتوقف على انضمام غيره اليه

ذلك

قوله اسلفناه محصله انهم قالوا في تعريف البنا ولا تخلصا من سكون فاقتضى ان حركة التخلص ليست بنا والجواب تخصيص ما سبق بالكلمتين وما هنا في كلمة واحدة اه

ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من انواع المعرفة الاتية
لتم التقليل فافهم **قوله** وبنى كم للشبه الوضعى اى على مذهب غير الشاطبى
ايضا **قوله** وما بنى من الافعال اى غير المضارع لان المضارع لما
استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كانه اصل فيه استحق
ان يسال عنه اذا بنى على السكون سوالا لم بنى ولم سكن كما
يدل على ذلك قول الشم سابقا لمعارضته شبه الاسم وقوله ومع
الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض اقول
يوخذ منه ان قول الشم وما بنى منها على حركة في محله ايضا في غير
المضارع وان سوال المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة
كذا وانه لا يسال عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب
الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر انه لا يسال عن سكون المبنى
من الاسما ويسال عن تحريكه مع انها اشد اصالة من المضارع
في الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا ان يقال لما ضعفت
اصالة المضارع في الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البنا فربما
توهم عدم تاصله في الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم
بالسوال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السوال عند تحريكه
عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بان له اصالة ما في الاعراب الذى
الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب فانها قوية غير
محتاجة الى ذلك فتامل **قوله** واسباب البنا على الحركة المتصف بالذات
قوله على الحركة لا قوله البنا ولو قال واسباب تحرك المبنى لكان اوضح
ونظير ذلك يقال في قوله واسباب البنا على الفتح وما بعده **قوله**
التقا الساكنين اى دفعه واورد هنا ايرادا اسلفناه مع جوابه عند
الكلام على تعريف البنا على انه لفظى **قوله** وكون الكلمة على حرف

قوله او لتضمن الخ اي على مذهب الشاطبي الصحيح

اي مؤنثة المنسوبة اه

Copyright © King Saud University